الجارديان: عائلة مبارك تمتلك أصولا مالية غير مجمدة في بريطانيا

الخميس 28 مارس 2013 12:03 م

أفادت صحيفة "الجارديان" البريطانية الخميس بأن عائلة الرئيس السابق حسني مبارك لا تزال تمتلك أصولا مالية غير مجمدة في الأراضي البريطانية على الرغم من مرور ما يقرب من عامين على دعوة السلطات المصرية إلى تجميد تلك الأصول.

وأشارت الصحيفة البريطانية - في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني - إلى أن بنك "إيه أف جى هيرمس" أكبر البنوك الإستثمارية فى مصر كشف عن أنه وفقا لأفضل المعلومات المتاحة لديهم فإن جمال مبارك يمتلك **17.5** % من الأسهم فى صندوق مسجل فى جزر فيرجن البريطانية ومر أكثر من **20** شهرا حتى الآن منذ أن أصدرت السلطات أمرا يدعو إلى تجميد أموال جمال مبارك.

وأضافت الصحيفة بأن جمال حصل على حوالي **880** ألف دولار سنويا من الصندوق منذ تأسيسه عام **2002** على الرغم من أن الصندوق حاليا لا يحتوى على أى أصول مهمة وذلك وفقا لهيرمس وهي شريك مؤسس في الصندوق.

ورأت الصحيفة أن هذه الأنباء التى تأكدت فى رسائل إلكترونية للناشط نيك هيليارد وللصحيفة تثير تساؤلات حول مدى استعداد الحكومة البريطانية للضغط على الأراضي التابعة لها في الخارج للتحقيق وتجميد الأموال التى تخص عائلة مبارك.

ولفتت الصحيفة إلى أن هذا الأمر تبين عقب ستة أشهر فقط من تحقيق هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" والذى كشف عن أن أعضاء سابقين فى نظام مبارك لديهم أصول غير مجمدة فى بريطانيا.

ونقلت الصحيفة عن أسامة دياب الباحث فى العدالة الإجتماعية والإقتصادية فى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية قوله "حكومة بريطانيا تلتزم الصمت في هذا الأمر فلا نزال نسمع عن أصول أخرى غير مجمدة تعود للنظام السابق ولا يوجد تفسير جيد للأسباب التي تقف وراء عدم تجميدها".

وأوضحت الصحيفة أن عملية إعادة أصول الحكام المستبدين إلى بلدانهم الأصلية تكون غالبا عملية قضائية طويلة مشددة على ضرورة أن يكون تجميد الأصول سريعا ومباشرا لأنه يضع الأموال تحت التحقيق ولا يقوم بالإستيلاء عليها بأكملها.

وتابعت الصحيفة قولها "ووفقا لحكم طبيعتها السرية فإن الحسابات الخاصة بغسيل الأموال يكون من الصعب تتبعها في أغلب الأوقات ومن الصعب أيضا على المنظمين الماليين الصغار فى جزر فيرجن البريطانية أن يراقبوا الحسابات المشبوهة".

ومع ذلك نسبت صحيفة "الجارديان" البريطانية إلى مجموعة من النشطاء قولهم "كلا من المملكة المتحدة والأراضي التابعة لها فى الخارج بما فيها التبعيات مثل جزر فيرجن لديها سجل حافل بعدم بذل الجهد الكافي لمراقبة وتجميد أصول الحكام المستبدين".

ونقلت عن روبرت بالمر المحلل فى الفساد المالي فى مجموعة جلوبال ويتنس قوله إن الأراضي التابعة لبريطانيا مثل جزر فيرجن لديها قواعد ولوائح جيدة إلا أن تنفيذها غير منتظم مضيفا بأن المملكة المتحدة كانت سعيدة فى بعض الأحيان بالسماح بهذا الوضع".

وأردف بالمر يقول إن بريطانيا تمتلك من القوة ما يمكنها من فرض حكمها على أراضي مثل جزر فيرجن والتي طالما زعمت أنها أراضي تخضع للحكم الذاتي".

ومع ذلك، نوهت الصحيفة إلى أن بريطانيا سبق وأظهرت استعدادها للتأثير على هذه الأراضي في الماضي.

وأوضحت أنه لم يدل أى متحدث باسم الخارجية والداخلية أو الخزانة البريطانية بأى تعليق على هذه المسألة وقت كتابة التقرير.

وقال متحدث باسم السفارة البريطانية في القاهرة "إنه لم يسمع أحد في السفارة عن تقرير "هيلديارد" على الرغم من أن مسئولي السفارة حضروا عرض هيلديارد الذى أقيم الأربعاء

وفي **2012**، نفى أليستر بيرت مسئول الخارجية البريطانية أن بلاده لا تقوم بما يكفى لتعقب أصول مصر المنهوبة لافتا إلى أن السفارة تعمل عن كثب مع السلطات المصرية لتحديد وتقييد الأصول التي اعتبرها القضاء منهوبة

وخلصت صحيفة "الجارديان" البريطانية إلى أنه لا يوجد إشارة إلى أن أصول الصندوق أو مجموعة هيرمس على صلة بأى قضايا فساد أو أن "هيرمس" تدير أى أموال لعائلة مبارك

أ ش أ